مواقع التواصل الاجتماعي: أداة المجتمع المدني الفعالة لممارسة الرقابة على المنظومة السياسية

إعداد

د/ فاطمة الزهراء تنيو

جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة ٣ – الجزائر

تم استلام البحث في ٢٠١٨/١٠/٢٥ تم الموافقة على النشر في ٢٠١٨/١١/١٥

الملخص:

غيرت منصات التواصل الاجتماعي من أدوات وأساليب التأثير على الفعل السياسي، إذ ساهمت في صياغة وعي الأفراد والجماعات حول نشاط السياسيين وطريقة إدارة الحكم. فالمضمون الذي تنشره في الحقل السياسي يلفت انتباه العامة، وهو يساهم في بناء جانب من الحقيقة وتشكيلها، ويتمتع مستخدمو هذا الفضاء بهامش كبير من الحرية لا يتمتع به الإعلام التقليدي الذي بات يجنح أكثر فأكثر نحو الترفيه لأسباب اقتصادية.

لقد تبين من خلال ما حدث في العالم العربي في السنوات القليلة الماضية وهي السنوات التي ارتفع فيها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما من طرف شريحة الشباب، أن هذه المواقع أصبحت مصدرا مهما في استقاء المعلومات من طرف الجماعات التي تشعر بالتهميش في النظام الإعلامي القائم. والدول التي شهدت ما يعرف بـ "الربيع العربي" بينت أن حركات العصيان من المجتمع المدني اتخذت من هذا الفضاء أداة أساسية للتواصل من أجل التحشيد والتعبئة.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة – الديمقراطية – المشاركة - التغيير السياسي.

Abstract:

today, The social media platforms have changed the tools and methods of influencing the political action, as they have contributed to the formation of the awareness of individuals and groups about the activity of politicians and the way of governance. The content published in the political field draws the attention of the public and it contributes in building and shaping a part of the truth. The users of this space have a large margin of freedom where

traditional media, which stranded towards entertainment for economical purposes, haven't.

During the past few years, which are considered as the highest use of the social networking sites especially by the youth, and Through what happened in the Arab world; it turned out that these sites have became an important source of gathering information especially by marginalized groups in the existing media. Countries that have experienced the so-called "Arab spring" have shown that civil disobedience movements have taken this space as an essential communication tool for mobilization and packing.

Keywords: Function - Democracy - Participation - Political Change**.**

مقدمة:

تختلف الممارسة السياسية باختلاف الدول ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا تباين النمط الثقافي، حيث يشكل التميز عاملا للتأثير.

ومع تجليات ظاهرة العولمة يشهد العالم تحولا في الممارسة السياسية؛ حيث لم تستثن هذا الحقل بتأثيراتها. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المؤثرة في اتجاه حركة التغيير هذه، حيث تسعى لتعميم نموذجها على باقي دول العالم انطلاقا من تشجيع حركات الاحتجاج التي يتولى قيادتها المجتمع المدني في الدول المتخلفة والمطالبة بالإصلاح والحريات والانفتاح.

ومن جهة أخرى أحدثت التكنولوجيات الجديدة تحولا في الحقل الإعلامي. وعلى اعتبار أن المنظومات الإعلامية وثيقة الارتباط بالمنظومات السياسية بكل مكوناتها من أحزاب وحكومات، فإن الديمقراطيات المعاصرة تواجه تحديات من طبيعة مختلفة من حيث العمل بالشفافية وممارسة الرقابة التي هي من صميم وظائف المنظومة الإعلامية.

وعليه فإن هذا البحث ينطلق من تساؤل رئيسي مؤداه:

ما هي انعكاسات الإعلام الجديد في تجلياته المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي على ممارسة الديمقراطية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل ستشكل منصات التواصل الاجتماعي بديلا للإعلام التقليدي بشأن ممارسة الرقابة والشفافية على نشاط الحكومات؟
- هل الممارسة الديمقراطية في شكلها القديم على وشك الأفول؟

- ما هي ملامح الشكل الجديد للممارسة الديمقراطية في ضوء متغير مواقع التواصل الاجتماعي؟

١ـ أهداف البحث:

تسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الكشف عن التغيرات التي طرأت على المشهد الإعلامي من جراء ظهور مواقع التواصل الاجتماعي.
- الكشف عن مضامين منصات التواصل الاجتماعي وعلاقة ذلك بحرية التعبير.
- الكشف عن الآثار المترتبة عن هذا التوظيف الكثيف لهذه المواقع على الممارسة الديمقراطية.

٢ـ منهج البحث:

إن المنهج الملائم والذي نرى أنه يحقق أهداف هذا البحث هو المنهج التحليلي بمقاربة وظيفية؛ حيث سيتم تحليل العلاقة الوظيفية والتساند بين متغيرين يفترض فيهما التلازم وهو الديمقراطية ووسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة.

٣ـ تحديد المفاهيم:

لقد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي على الأنترنت انتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة وتعددت وتنوعت في محاولة لتقديم العديد من الخدمات وتحقيق مختلف الإشباعات.

وتتعدد تعريفات الشبكات الاجتماعية وتختلف من باحث إلى آخر وهي تشير إلى: "الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الأنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم أجمع. (فضل الله، ٢٠١٠ ، ص٦)

وتعرف بأنها شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون وفي أي مكان من العالم. وتمكنهم من التواصل المرئي والصوتي وتبادل الصور، وغيرها من الإمكانات التي توطد العلاقة الاجتماعية بينهم. (الدليمي، ٢٠١١، ص١٨٣)

وهي أيضا مواقع تسمح للمستعملين بامتلاك صفحة شخصية ونشر ما يرغبون به من مضامين (صور، تسجيلات، نصوص..) (بعزيز،٢٠١١، ص ٧٨١) وتعتبر الركيزة الأساسية للإعلام الجديد أو البديل، والتي تتيح للأفراد والجماعات التواصل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي. (صادق، ٢٠٠٨، ص٢١٨)

وتقوم الفكرة الرئيسية للشبكات الاجتماعية على جمع بيانات الأعضاء المشتركين في الموقع ويتم نشر هذه البيانات بشكل علني حتى يجتمع الأعضاء ذوي

المصالح المشتركة، أي أنها شبكة مواقع فعالة تعمل على تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، كما تمكن الأصدقاء من الاتصال ببعضهم البعض. (جرار،٢٠١٢، ص ٣٨)

وقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي النشاط الأكثر شعبية على شبكة الأنترنت. وهذا الصعود السريع يرجع في جزء كبير منه إلى قدرتها على مساعدة الناس على تجنب عسر هضم المعلومات. وللوهلة الأولى يبدو هذا الأمر غير متوقع لأن وسائل التواصل الاجتماعية بطبيعتها المتأصلة عبر تحديثات الحالة والإشارات الاجتماعية ومشاركة الفيديو وتعليق الصور وما إلى ذلك تنتج في الواقع المزيد من المحتوى والمعلومات. وبسبب هذه الزيادة في المعلومات قد نعتقد أنها ستسبب المزيد من الارتباك، وليس أقل، ولكن عندما نتعمق أكثر يمكننا أن نرى أن الأمر مختلف. (٢-Qualman,٢٠٠٩ ,pp,١)

والشبكات الاجتماعية تعمل كنوع من الحارس الجماعي لنشر الأخبار والمعلومات التي تعتبر مهمة. على النقيض من صورة المستهلك الفردي لوسائل الإعلام الذي يواجه كتلة المعلومات والتي لا يمكن التغلب عليها. فمن خلال الاستثمار في نشر المعلومات وتشجيع النظراء في الشبكة الاجتماعية الشخصية على المشاركة السياسية، فإن الأخبار الحيوية والنداءات للعمل تنتشر، وبالتوافق مع الأنواع التقليدية للوساطة وتشكيل الرأي السياسي سيتوفر أساسا نوع جديد من النخبة السياسية في الديمقراطية التنافسية.(Maj, ٢٠١٠ , p ,٣) فالمستخدمون الجدد والاستخدامات الجديدة وحتى الأشكال الجديدة للشبكات الاجتماعية عبر الأنترنت هي كل التغييرات التي ستخلق مستقبل الشبكات الاجتماعية.(Mooney,٢٠٠٩ ,p,٨٦)

٤- علاقة وظيفية:

يتناول علم السياسة أسلوب إدارة الحكم في الدولة. وقد ورد في قاموس "روبير" أن السياسة هي "فن حكم المجتمعات الإنسانية" (دوفرجيه،٢٠٠٩، ص٧)

وقد حظي موضوع الحكم باهتمام الفلاسفة منذ القديم، فأفلاطون في "الجمهورية"، نظر إلى إدارة الحكم نظرة مثالية، بينما تلميذه أرسطو نظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة في كتابه "السياسة"، حيث تناول المدن اليونانية التي كانت في حقيقة الأمر دويلات بحجم المدن.

العرب المسلمون نسجوا على منوال "أفلاطون" في مثاليته. وكتاب "المدينة الفاضلة" عند الفرابي يشير إلى مدى تأثر الفلاسفة المسلمين بفلاسفة اليونان في هذا الموضوع. ولعل "إبن خلدون" كان حالة فارقة في تناول بناء الدولة وأسباب السقوط، فقد حلل واقع ممارسة الحكم والسياسة من خلال معاصرته وقربه من الشأن السياسي في دويلات منطقة الغرب العربي.

وهناك قاسم مشترك في التصدي لموضوع السياسة بين الأقدمين وصولا إلى التاريخ الحديث، فقد ظل الفكر السياسي يركز على رأس هرم السلطة مع إهمال مشاركة الأفراد، وعدم إعطاء قدر من الاهتمام لعملية الاتصال السياسي بين الدول وأفراد المجتمع. (آل سعود، ٢٠١٠، ص١٦)

وعلى الرغم من وضوح العلاقة بين نظريات المفكرين السياسيين والاجتماعيين حول الطبيعة البشرية، ونظرياتهم السياسية حول طبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم في كتابات الكثير منهم أمثال: هوبز، لوك، روسو وغيرهم، إلا أن قضية الاتصال السياسي والوعي بحاجات المجتمع السياسية لم يكن لها وجود، فقد سيطرت النظرة الفلسفية والقانونية والتاريخية على دراسة الموضوعات السياسية، وظل الفصل شبه المطلق بين نشاط الأفراد والسلطة، حيث يعتقد ميكيافيلي أن السياسة يجب عزلها عن الدين والأخلاق (ميكيافيللي، ٢٠٠٤، ص١١) واهتم في كتابه "الأمير" بالحاكم وطرق تقويته على حساب المحكومين بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، أما جون بودوان فيرى أن المواطنة تعني الخضوع المطلق للسلطة الحاكمة. ولم تنتشر هذه النظرة في العصور الوسطى فحسب بل امتدت إلى التاريخ المعاصر، فبعض الأنظمة الحاكمة اليوم مازالت تمارس السياسة وفق هذه النظرة.

ومع بداية عصر النهضة بدأت مرحلة جديدة من الفكر السياسي والاجتماعي من خلال طرح الفلاسفة والمفكرين لأفكار معبرة عن التغييرات السياسية والاجتماعية والمعرفية الجديدة في أوربا، وتستند في أساسها على مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة، وكان من أهم التغييرات ذات الارتباط بالاتصال السياسي ما يلي: (آل سعود، ٢٠١٠، ص١٧)

١ ـ التغييرات الاجتماعية، ومن أبرزها انتقال أوروبا من التنظيم الإقطاعي للمجتمع إلى التنظيم الرأسمالي وظهور الطبقة البرجوازية الجديدة.

٢ـ التغييرات السياسية من خلال ظهور الدولة القومية التي حلت محل الدول الكوزموبوليتية وحدوث تفتت سياسي إقطاعي.

٣ـ التغييرات الدينية مثل حركة الإصلاح الديني التي أعادت تشكيل العلاقة بين العابد والمعبود، والأهم أنها أرجعت رجال الدين إلى الكنيسة وأبعدتهم عن بلاط الحكم (أوروبا).

٤ ـ التغييرات المعرفية كالحركة الإنسانية والثورات العلمية والفلسفية وتأثير تطور المعلومات والمعارف على علاقة السلطة السياسية بالمجتمع.

إن هذه التغييرات في طرق ممارسة الحكم مع تطور وسائل الإعلام أقحمت متغير الاتصال السياسي لتفعيل وتنشيط الآلة السياسية. ويعبر ذلك عن مرحلة جديدة من التطور في المجتمع المعاصر الذي يولي أهمية قصوى للتسويق في مجال السياسة، وتسعى الدول على اختلاف أنظمتها السياسية إلى استخدام وسائل الاتصال لتحقيق

أهدافها في حالتي السلم والحرب سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى الدولي. (المصالحة، ٢٠٠٢، ص٥٥)

بالنسبة لـ "جون ميدو J.Meadow" فإن الاتصال السياسي يتأثر بالظروف السياسية من حيث مضمونه وكميته، كما أنه أيضا يتأثر بالطريقة التي يمكن بها أن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة. وبعبارة أخرى يتعلق الاتصال بتبادل الرموز والرسائل التي تكون قد شكلتها أو أنتجتها النظم السياسية.

وقد أثر تطور وسائل الإعلام على الممارسة السياسية بالإيجاب في نمو الديمقراطية. لدرجة أن الصحافة وصفت بـ "السلطة الرابعة" إشارة إلى ما لها من قوة تأثير، وقد جرت العادة بإطلاق اسم وسائل الإعلام الجماهيري على تلك الوسائل التي تذيع الأخبار والأفكار والتي نشأت عن التكنولوجيا الحديثة وهي سلاح سياسي قوي جدا. (دوفرجيه،٢٠٠٩، ص١٧٥)

٥- تغير في المشهد الإعلامي:

لا أحد يختلف حول ما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية من تجليات على كافة مجالات الحياة وأسهمت بدرجة كبيرة في تطور الفكر الإنساني والحياة المعاصرة، وفتحت آفاقا رحبة أمام مستقبل التطور الإنساني ظهرت ملامحه على كافة النظم ومن بينها النظم السياسية، سواء ما يتعلق بطبيعتها أو ما يتعلق بمدخلاتها ومخرجاتها، بل وعلى عمل المؤسسات السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني وآلياتها، كما لم يقتصر دور تلك الثورة على العمل السياسي بصفة عامة فقط، بل امتد ليشمل الديمقراطية باعتبارها "عملية" مستمرة وذات أبعاد شتى، حيث تتضمن دورا أساسيا في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعد للتغييرات الديمقراطية، والقادر على خلق وترسيخ قيم الديمقراطية. (الدهشان، ٢٠١٨، ص١٣٦)

وقد أكدت العديد من الدراسات والكتابات أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة، يسرت بدرجة كبيرة ممارسة الديمقراطية بكافة صورها، من خلال الترويج لها عبر توسيع قاعدة الحصول على المعلومات، وحث الناس على المشاركة في الشؤون السياسية.

والواقع أن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي، أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو "الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية"، التي تعد نتاجا للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية كمفهوم سياسي واجتماعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية ووسيلة لتعزيزها، بل وقيام فرع علمي مستحدث في العلوم السياسية وتقنيات المعلوماتية والاتصال الحديثة على حد سواء يدرس ما يسمى "الديمقراطية الرقمية" باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان المعاصر، وصدرت بشأنها وثيقة تحمل اسم "إعلان الديمقراطية الرقمية" الذي تضمن

حقوقا عديدة يجب أن يتمتع بها الإنسان في كافة أقطار العالم. وقد أتاحت تلك الثورة - من خلال شبكة الأنترنت - لمستخدميها كما ضخما من المعلومات المتنوعة المتحررة من قيود الزمان والمكان، وسمحت للجميع بإبداء آرائهم وأفكارهم بسهولة ويسر، بشكل جعلها في الوقت الراهن أكثر وسيلة إعلامية لإثارة الجدل والنقاش الديمقراطي، من خلال إضافتها أبعادا أخرى للاتصال مقارنة بالوسائل الإعلامية التقليدية، حيث تتميز بالطبيعة التفاعلية واتساع نطاق القاعدة الاجتماعية المستخدمة لها وعدم تقييدها بالحدود الجغرافية والسياسية، كما تحول الجمهور فيها من مجرد مستخدم ومستهلك إلى مشارك فاعل في تشكيل تلك الرسالة، وأخذت القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية في استغلال تلك الإمكانيات الجديدة، بل أنها أصبحت نقطة تحول كبيرة في دور وسائل الإعلام – ما أطلق عليه الإعلام الجديد - في رسم السياسات العامة وتشكيل الاتجاهات والمواقف اتجاه القضايا المختلفة، وتعزيز موقعها كوسيلة فعالة لمراقبة الأداء وكشف التجاوزات وتوفير المعلومات عن الممارسات الخاطئة وتكريس مبدأ الشفافية وتفعيل دور المحاسبة من خلال تقديم أدوات وآليات جديدة في العملية الديمقراطية والانتخابية وإدارتها.

ويمكن تحديد الدور السياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلي: (الدهشان، ٢٠١٨، ص١٣٨)

- زيادة إعداد المواطنين المعنيين بشؤون المجتمع وأحوال الحكم فيما يعرف بـ "المواطن الحيوي" أو الناقد، والذي يحمل توقعات عالية اتجاه ما يعرف بالشأن العام، والذي يحصل على المعلومات ويبنى رأيه في ضوئه ويتحرك للتعبير عنه بصورة إيجابية، وهو ما يتكامل مع بروز "المواطن الإعلامي" القادر على صياغة الرسالة الإعلامية الخاصة به، و"المواطن المشارك" الذي يريد أن يشارك في صناعة الحدث سواء بتعليقاته أو ما يقوم به من حشد وتعبئة لما يقتنع به من آراء وأفكار اتجاه إحدى القضايا، كل ذلك من خلال ما توفره تكنولوجيا الاتصال من معلومات بلا قيود، والتي تتيح بدورها للجمهور معرفة الشؤون العامة وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي عبر أدوات سهلة وسريعة الانتشار كالمجموعات البريدية وغرف الدردشة والمنتديات واستطلاعات الرأي الإلكترونية والمشاركة في الانتخابات، وما يكون له تأثير فعال حول التعبئة العامة لقضايا المجتمع.
- إتاحة الفرصة لنمو وعي عام بدعم حقوق الإنسان من خلال توافر المعلومات حول ماهية تلك الحقوق وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها والدفاع عنها والمؤسسات التي تساندها عالميا ومحليا، حيث ظهرت مواقع على الأنترنت متخصصة في حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، وكذلك للرقابة على الانتخابات والتصويت على القرارات الحكومية، حيث استطاعت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية من خلالها، تأسيس قنوات اتصال ومنتديات لتبادل المعلومات والتجارب والآراء

وإجراء الحوار والنقاش حول كافة موضوعات حقوق الإنسان المعقدة، وتنسيق الحملات بشأنها وتوجيه نداءات التضامن والإبلاغ عن ضحايا حقوق الإنسان ومظاهر الانتهاكات.

- وفرت وسيلة هامة في مجال التعبير عن الذات وتبادل الأفكار ووجهات النظر، وفتحت الآفاق أمام أي شخص للكتابة بحرية في كل المواضيع والقضايا التي تجول بخاطره والتعبير عن رأيه بكل حرية، حيث نجحت في إحداث اختراق في عدة موضوعات لم تساعد المواقع الإلكترونية والصحف اليومية في نشرها، إضافة إلى دورها الواضح في استطلاعات الرأي العام وتشكيل تصور شبه آني لاتجاهات الرأي العام حول الأحداث والتغيرات، من خلال مراجعة التعليقات التي تتبع الأخبار، والمساهمات والمدونات إلى جانب التصويت الإلكتروني وزوايا الحوار والمنتديات الإلكترونية، وفي هذا الإطار يرى البعض أنه إذا كانت التكنولوجيا الرقمية قد لعبت دورا مهما في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية فإنه من المتوقع أن يتعاظم هذا الدور مع الوقت لينتقل من تغيير الأدوات إلى تجديد الأفكار، من خلال إفساح الطريق أمام أفكار ورؤى لم تجد طريقها إلى النور ولم تجد البيئة الملائمة لظهورها، ومن هذه الأفكار الجديدة مفهوم "الحكومة الإلكترونية"، والذي حقق انتشارا جماهيريا واسعا، والذي طبقا له فإن الحكومة هي التي تنتقل إلى المواطن في أي وقت وأي مكان لكي توفر له خدماتها وتحصل على رضاه باعتباره زبونا، بما يشكل انقلابا نوعيا في التفكير وفي طريقة تعامل الحكام وأجهزتهم مع المواطنين لم يكن معتادا من قبل.
- المساهمة في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال زيادة مستوى المعرفة والإدراك والوعي لديهم بالتجارب والخبرات والممارسات الإيجابية للدول الأخرى، فيما يتعلق بقضايا التنمية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتطبيق حقوق المواطنة ومبادئ الشفافية، فضلا عن تدعيم المقارنة بين ما يجري في هذه الدول والممارسات التي تجري في دولهم، بما يسهم في تدعيم وتعزيز الوعي السياسي لديهم، وتغذية ورفع مستوى طموحاتهم وتطلعاتهم بشأن قضايا الإصلاح والتطور الديمقراطي، بل وتتعاظم درجات المطالبة بتطبيق هذه الممارسات في دولهم، وهنا يبرز دور شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف صورها، والتي كان لها دور واضح في زيادة وتنمية ذلك الوعي لدى مستخدميها وهو ما أكدته نتائج دراسات وبحوث عديدة.
- ساعدت في تقديم وعرض الأفكار والآراء الخاصة بالمرشحين السياسيين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما كشفت وفضحت حجم الممارسات الأمنية والمحلية والسلوكية المعيبة والسلبية سواء للأفراد أو المرشحين والمؤسسات الدولية، فضلا عن إبراز السلوكيات الخاصة بالرشاوى الانتخابية وشراء الأصوات

والعنف والتدخلات الأمنية والحكومية في نتائج الفرز وتحديد المرشحين الفائزين في العديد من الدوائر الانتخابية.

- المساهمة في تطوير وتحسين العمل في البرلمانات والمجالس التشريعية، حيث تعد تكنولوجيا المعلومات التي تنصهر مع العمل البرلماني في بوتقة واحدة مربط فرس الديمقراطية حاليا في أي دولة من دول العالم، فالعمل البرلماني يحتاج إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع مجالاته حتى يمكنه تقديم صورة كاملة عن أدائه، وحتى يمكن بعد ذلك الحكم على هذا الأداء.
- التشجيع على المشاركة في النشاطات السياسية والانتخابية. فقد أثبتت الدراسات أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تزيد من اهتمام المشتركين بالحياة السياسية، بل وتشجعهم على الانخراط بها، إما من خلال المشاركة بالفعاليات التي تنظم عبر المواقع أو المشاركة في الانتخابات المحلية الخاصة بهم، مما عمل على تنشيط الحراك السياسي الراكد في العديد من الدول المتخلفة والقمعية، وساهم في انخراط الملايين من الشباب الذين ملوا من الكذب والنفاق السياسي الرسمي، وأبواق المعارضة التقليدية، وانخرطوا تحت راية المجتمع الإلكتروني الواحد والمطالبة بالتغيير نحو عالم أكثر حرية وديمقراطية ومساواة وعدالة اجتماعية واقتصادية.

٦- مواقع التواصل الاجتماعي ذلك المتغير الجديد:

تمثل مواقع التواصل الاجتماعي العامل الأساسي للتغيير في المجتمع، فقد أصبحت عاملا مهما في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي في نظرة الإنسان إلى مجتمعه والعالم، فالمضمون الذي تتوجه به عبر رسائل إخبارية أو ثقافية أو ترفيهية أو غيرها، لا يؤدي إلى إدراك الحقيقة فقط، بل أنه يسهم في تكوين الحقيقة وحل إشكالاتها.

ويعتبر الفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) صاحب نظرية الفضاء العمومي هو أول من ركز على ضرورة تجاوز الدولة من خلال تشكيل فضاء اجتماعي للفضاء العمومي الذي يشكل النواة الأساسية لنقد الدولة وكيفية أدائها الوظيفي السياسي، وطور هابرماس مصطلح الفضاء العمومي في كتابه الشهير (التحولات البنيوية في المجال العام) ويقول هابرماس في كتابه أن بعض قضايا المجتمع تتطلب حراكا سياسيا أو اجتماعيا يتشارك ويتداخل فيه العام والخاص، بما ينتج عنه تكوين رأي عام اتجاه تلك القضايا. ويعتبر الفضاء العمومي مكانا عاما للحوار والمناقشة حول قضايا عامة لها أصداء مختلفة سياسيا واجتماعيا وأي قرارات سياسية أو مجتمعية قد تؤثر على الفرد لحظيا أو مستقبليا. (العجلة،٢٠١٥)

والفضاء العمومي هو مفهوم أدخله هابرماس لفضاء متوسط بين الحياة الخاصة والسلطة الملكية القائمة على حفظ الأسرار، وفي هذا الفضاء يطلع المثقفون على الجرائد

ويتداولون الكتب وكذا الآراء في الصالونات الأدبية والنوادي، ويبرز في هذا الفضاء الآراء التي يمكن أن تخالف القصر وتحد من سلطته. (Bougnoux, ١٩٩٩ ,p,٩٠) وبالنظر إلى الفضاء العام الملموس، فإننا نجد أنه عبارة عن ترميز وانعكاس للمحيط العام الذي يتحدث عنه هابرماس، وهذا يقود إلى عالم الفضاء والأماكن الافتراضية كالأنترنت والإعلام الاجتماعي. وتلعب وسائل الإعلام دورا مهما في إثارة الجدل والنقاش حول القضايا المجتمعية والسياسية. وفي السابق كانت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة تخضع لرقابة الدولة بشكل كبير، ورغم التطور في وسائل الإعلام إلا أن هذا النوع مازال مؤطرا سياسيا ويبث مواد ومعلومات تخدم طرفا معينا على حساب أطراف أخرى لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية من خلال تضليل الرأي العام. ومع ظهور الإعلام الاجتماعي وزيادة مساحة الفضاء العام والتغلب على عنصر مراقبة الدولة على وسائل الإعلام التقليدية، أصبح الإعلام يلعب دورا إيجابيا في دعم وتأطير الرأي العام وإثراء الجدل السياسي والاجتماعي في المجتمع.

ولا يمكن استثناء أي فرد أو مواطن من المشاركة في الجدل السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكما ساعد الإعلام التقليدي على تشكيل الرأي العام، يعمل الإعلام الاجتماعي على صناعة القضايا وتشكيل رأي عام حولها، بل وسهل من وصول الفرد إلى مساحته الخاصة في أدوات الإعلام الاجتماعي من خلال الهواتف النقالة الملازمة للفرد طوال الوقت، وقد أدت الشمولية إلى العودة إلى مفهوم الفضاء العام لهابرماس وتوفير غطاء لنظريته التي درس فيها طبقة واحدة فقط من البرجوازيين الأوربيين، وبدراسة يورغن هابرماس ونظرية الفضاء العام يستطيع الباحثون فهم وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد بشكل عميق والتي ستوضح الأثر الكبير لهذه الأدوات على المجتمعات.

وقد مكنت الثورة التكنولوجية المواطنين وأفراد العامة من امتلاك قوة المعلومات لكونها متاحة، علما أنها كانت في السابق تترتب على النخب السياسية والطبقات الأرستقراطية وأصحاب رؤوس الأموال. هذه القوة لها المقدرة على تجميع المعلومات وتحليلها وإعادة إخراجها وتوزيعها بشكل ضخم لما تحتويه من معلومات حساسة أحيانا لا تحبذ الحكومات نشرها لمواطنيها من العامة، ولم تهدم فقط الفارق التكنولوجي- الحسي والقدرة على الاستحواذ المعلوماتي، بل استطاعت أيضا التغلب على المسافات والوقت وكسر الحواجز والطبقات الاجتماعية والاقتصادية التراكمية، وسهلت القيام بحملات مضادة للحكومات أو ضد مشاريع تضر بالعامة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد، فوسائل التواصل الاجتماعي ليست مجرد أدوات عادية بل هي سلاح ذو حدين يمكنها تسهيل ما هو مستحيل وجعل ما هو سهل مستحيل. واضطرت الحكومات المحلية وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى البحث عن طرق للاستفادة من هذا التطور، وكان أهمها "كيفية استخدام وسائل الإعلام

الاجتماعي في عملية المشاركة المجتمعية والعملية الديمقراطية وتجديد السياسات العامة" وأخرى قامت بها كبرى الشركات لتحديد احتياجات السوق المحلية والعالمية، فأصبحت وسائل الإعلام الاجتماعي أحد أعمدة بناء الإستراتيجيات في هذه الكيانات بشقيها العام والربحي الخاص. (العجلة، ٢٠١٥)

وقد تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى ظاهرة إلكترونية تستحق الدراسة خاصة أنها لم تعد مجرد مواقع للتعارف، بل امتدت إلى مناحي أخرى حتى وصلت إلى أن تكون اللاعب الأول والمؤثر في الأحداث السياسية وزيادة الوعي السياسي ومن ثم حدوث الثورات مؤخرا.

وقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطورا كبيرا في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالما افتراضيا يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة، وحشد المناصرة والتأييد لقضية من القضايا، وتكوين الوعي حول القضايا المختلفة أو تدعيم القائم منها سلفا.

والتوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي يعد جزءا من ظاهرة أكبر يطلق عليها "الديمقراطية الرقمية" والتي يُقصد بها توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية، مثل المشاركة في بناء المؤسسات الحاكمة عبر انتخابات حرة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وضمان الحرية الكاملة في التعبير عن الرأي، والتقييم الحقيقي للأداء والفعالية في المحاسبة وتصحيح الأخطاء.

كما أن شبكات التواصل تعد تتويجا لتطور تاريخي في مسارين: أولهما البنية التحتية المعلوماتية "الأنترنت" وتتمثل في الانتشار ورخص التكلفة وسهولة التشغيل وفتح المجال أمام الاندماج بين الاتصال الأرضي باللاسلكي الفضائي.

أما المسار الثاني فيتعلق بالإتاحة الجماهيرية والخروج من حيز المجتمع العسكري المغلق من ناحية والحيز الأكاديمي من ناحية أخرى، إلى المجال العام التجاري والإنساني، حيث اقتصر استخدام تكنولوجيا المعلومات في بداية الأمر على المجال العسكري ثم أُتيح للمجال الأكاديمي، واقتصر الأمر عليهما لفترة من الزمن حتى خرج للمجال العام خلال التسعينيات.

كما أن أحد أهم ملامح الفضاء العام للديمقراطية عبر مواقع التواصل الاجتماعي هو أنه فضاء بلا قيود وبلا قائد، وأن عماده الأساسي يتمثل في أجيال شابة تمارس الديمقراطية بلا سقف حريات، وفي هذا الإطار تعيش المجتمعات العربية منذ سنوات صراعا يمكن وصفه بـ "آلة التكنولوجيا" وقواها التي تعصف بهذه المجتمعات، و"آلة القمع" المتجذرة فيها والمتمثلة في المؤسسات الأمنية، والتي لا تطيق ما تحمله ثورة المعلومات من إمكانات جديدة في حرية التعبير وممارسة الديمقراطية.

وقد ظهر مصطلح "الديمقراطية الرقمية" في منتصف تسعينيات القرن الماضي حيث تداولته الدراسات المعنية بتوظيف أدوات جديدة للاتصال في العملية الديمقراطية وقد أصبحت الصحافة الإلكترونية والإعلام الجديد الوسيلة الأسرع انتشارا لتوجيه الرأي العام وباتت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل التعبير الرقمي هي التعبير الأول عن السلطة الشعبية ومن خلالها يمكن ممارسة مبادئ الديمقراطية بحرية، مثل المشاركة في بناء المؤسسات الحاكمة عبر الانتخابات، والمشاركة في اتخاذ القرار، وممارسة نوع من الرقابة على الأجهزة التنفيذية للنظام الحاكم. (حميد،٢٠١٥)

والدور السياسي الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي إنما يعتمد بشكل عام على البيئة التي ينشط فيها مستخدموها، وفى ظل وجود المواطن الصحفي أصبح من الصعب السيطرة على الفضاء الإلكتروني وإخفاء سلبيات النظم الحاكمة على الرغم من محاولات بعض السلطات تقليص الحرية الممنوحة لمستخدمي هذه الوسائل وغلق بعضها.

٧- خارج الأطر التقليدية للديمقراطية:

إن نشأة مواقع التواصل الاجتماعي كما نعرفها اليوم، كانت من خلال التعليقات السياسية المكتوبة على صفحات الأخبار الإلكترونية ومواقع وكالات الأنباء الغربية، وكذلك الأمر بالنسبة لنشأة المدونات والمنتديات، والتي كان السبب من وراء إنشائها هو ملل الجمهور من كثرة تضارب الأنباء وتخبطها عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ورغبتهم في معرفة الحقيقة، وكذلك رغبة الآلاف من الأمريكيين التعبير عن غضبهم وآرائهم فيما حدث، مما اضطر عددا من الصحفيين أن ينشئوا تلك المدونات الخاصة بهم لنشر وجهة نظر مغايرة لتلك السائدة في الإعلام الرسمي والخاص في الغرب تلك الفترة، والذي كان متأثرا وتابعا لوجهة نظر الحكومة الأمريكية برئاسة بوش الإبن آنذاك، والتي تخبطت كثيرا في تصريحاتها حول ما حدث، مما اضطر العديد للتعبير عن آرائهم بطرق أخرى غير تقليدية، أي غير الكتابة في الصحف الرسمية والخاصة والتي عادة ما كانت ترفض نشر آراء مغايرة لتلك السائدة، ومن هنا بدأت المدونات تؤدي دورا جديدا في عالم الإعلام الحر والتعبير السياسي كقناة حرة للتعبير عن الرأي ولتكون منبر من لا منبر له. (المقدادي، ٢٠١٣ ، ص١٤١)

والتطور السريع الذي تشهده ثورة تكنولوجيا المعلومات ونشاط مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، يمثل بالفعل معضلة أمنية لأجهزة الأمن في دول العالم وليس في العالم الثالث أو الدول الأقل ديمقراطية فقط، وهذا في ظل نمو وانتشار هذه التكنولوجيا في غفلة من أجهزة الأمن، ويعد مثال الولايات المتحدة في هذا الإطار نموذجا بارزا، حيث تمارس الأجهزة الأمريكية المختصة التجسس والمراقبة الصريحة على مواقع التواصل الاجتماعي ومستخدميها، كما تم تسجيل مليوني رسالة نصية وتحليل محتواها ومضمونها بشكل تجاوز الحرية الشخصية وحرية التعبير، وذلك بحجة

إمكانية استخدام هذه الوسائل للمساس بالأمن الوطني والاستقرار الداخلي، وهو ما تطبقه معظم الأجهزة الأمنية في مختلف الدول.

وأداء شبكات التواصل الاجتماعي لدور سياسي ما يعتمد بشكل عام على البيئة التي ينشط فيها مستخدمو هذه الشبكات، وهو الأمر الذي يفسر نجاح هذه الشبكات في العالم العربي في تأجيج الثورات وإشعال الاحتجاجات الشعبية، في حين فشلت في دول غربية رغم أنها أكثر ديمقراطية وتقدما.

ذلك أن البيئة العربية كانت مواتية لإنجاح الاحتجاجات في ظل انتشار قضايا الظلم وعدم المساواة، الأمر الذي دعا أصحاب هذه القضايا والمتعاطفين معها إلى نشرها وتوظيفها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

والتركيز الغربي على ضرورة السماح بانتشار وسائل الإعلام الجديد الموازية للقنوات الرسمية، وبخاصة التركيز على الأنترنت وتقنياته وقنواته الإعلامية لم يأت من فراغ، بل رأت فيه القوى الرأسمالية الجديدة فرصة لنشر تلك المبادئ بالإضافة إلى مبادئ الثقافة الديمقراطية الغربية بين شعوب العالم كافة، فالأنترنت بمواقعه وتقنياته وأدواته للتواصل، شكل قاعدة ذات لغات متعددة للتحاور والتواصل مع وبين شعوب العالم كافة، وفتح قنوات غير رسمية مع شعوب العالم لنشر الثقافة الغربية المتحررة، وهو لب فكرة العولمة الثقافية، وهي وسيلة أرخص بكثير من تغيير الفكر حول الثقافة الغربية بقوة السلاح، فعندما انطلق الأنترنت لم تره قوى الغرب كقناة إعلام غربي غير رسمية، بل قد حدث هذا صدفة مع ازدياد انتشار الأنترنت وزيادة الإقبال على استخدامه من قبل مختلف شعوب العالم على اختلاف لغاتهم وعقائدهم وثقافتهم، فانتهى الأمر بكون مواقع الأنترنت والتواصل الاجتماعي أحد وسائل الإعلام الغربية الموازية، خاصة وأن معظم البرامج والمواقع والتطبيقات المهمة هي باللغة الأجنبية ذات الثقافة الغربية الصرفة، وقليل هو الذي يعبر عن ثقافة الغير، والهدف السياسي من وراء تشجيع الغرب على دعم البنى التحتية لتطوير الاتصالات وتقنيات الأنترنت واضح في تصريحات القادة الغربيين، حيث ينادي مسؤولو الإدارات الأمريكية المتعاقبة مثلا بإقامة بنية أساسية معلوماتية عالمية، كما أن الاتحاد العالمي للاتصالات يسير على الدرب نفسه في تأكيده الصريح على قوانين السوق الحرة، وذلك بشأن بنية تحتية حيوية أصبحت من المقومات الأساسية للديمقراطية وتنمية شعوب العالم.

وعرف العالم الغربي النشاط والحراك السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي منذ منتصف هذا العقد، فاستخدمها في الحوار وتوسيع القاعدة الانتخابية والتواصل مع الشعب وبالتالي الاستفادة من مميزات مواقع التواصل للنجاح بالانتخابات كما فعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وحركة نعم نستطيع التغيير من الشباب عبر الفايس بوك وغيره، ولكن كان الغرب والعالم دوما يعتقد أن هذه المجموعات السياسية وهذا الحراك الافتراضي سيتقيد بالمنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة

عليها دول العالم المتحضر ويعززها، ألا وهي منظومة الرأسمالية الجديدة أو منظومة ريغان- تاتشر، والداعية إلى إزالة كافة القيود أمام حرية حركة رأس المال والشركات الغربية في دول العالم كافة وتحقيق أقصى ربح وفق مبدأ السوق الكفؤة والتي ستتكفل بعدالة توزيع الثروة بين أطياف المجتمع كل حسب نشاطه وكفاءته بتحقيق الربح، وأن الدولة ونظامها الديمقراطي جاءت لخدمة الفرد وحريته للكسب والربح والعمل والإبداع وليس العكس، ولكن تلك النظم الديمقراطية والرأسمالية أدت شيئا فشيئا إلى إضعاف دور دولة مجتمع الرفاه وتقليل الخدمات المقدمة للمجتمع وتحويلها للقطاع الخاص شيئا فشيئا، ليبدأ المجتمع الغربي بمطالبة حكوماته بالإصلاح والتغيير واستخدام منبر الشبكات الاجتماعية لإيصال صوت احتجاجاته للعالم.

واتضحت قوة مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير والحراك السياسي الفعال جليا من خلال انتقال الحركات الاحتجاجية عقب أحداث الربيع العربي إلى الدول الغربية، بما يعرفه الخبراء بتأثير الدومينو (نسبة لحجارة الدومينو والتي عندما تسقط واحدة فإن الصف بأكمله يتبعها متأثرا بسقوطها)، مع أن الخبراء الغربيين استبعدوا انتقال الحركات الاحتجاجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى دولهم بسبب اختلاف الثقافة والظروف، ولوجود الحرية والديمقراطية أصلا في بلادهم.

لكن مع ازدياد الوضع الاقتصادي سوءا بسبب الأزمة المالية وازدياد معدلات البطالة والفقر لتقارب نسبة البطالة العربية بحوالي٢٠% في دول كإسبانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال، و١٠% في دول كأمريكا وبريطانيا، وعجزت الدول أن توفر الخدمات لمواطنيها فزادت الأسعار عليهم لسد العجوزات في الميزانية وسرحت الآلاف من الموظفين وقللت نفقات الخدمات العامة، عندها لجأ العديد من الشباب الغربي إلى فضاء الشبكات الافتراضية للاحتجاج والمطالبة بالتغيير والإصلاح وعودة دولة الرفاه إلى أسسها القديمة، والتركيز على خدمة المجتمع بكافة أطيافه لا خدمة الأغنياء فقط، وتوزيع أعدل للثروات، أي المطالبة بديمقراطية رأس مالية.

وقد استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي في حركات الاحتجاج اليونانية والإسبانية وغيرها، ولكن بينت قوتها في تسريع اشتعال الأحداث السياسية عندما اندلعت أعمال الشغب في لندن على خلفية قتل الشرطة لشاب إفريقي من حي فقير، فانتفض الشعب البريطاني واتخذت المظاهرات طابعا عنيفا، وانتقلت من العاصمة إلى مختلف المدن الإنجليزية، وقد لوحظ الاستخدام المنظم لمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر لتنظيم الحشد وانتقال مظاهرات الشباب من شارع إلى شارع والهروب من الشرطة.

والحلقة الأخرى في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للحراك السياسي والمطالبة بالإصلاح والتغيير هو حركة "احتلوا وول ستريت Occupy Wall Street" وهي حركة احتجاجية اندلعت في سبتمبر من عام ٢٠١١ وذلك للاعتراض

على فساد بنوك وشركات وول ستريت لتسببهم بالأزمة المالية والاستفادة ماديا منها، وتواطؤ الحكومة مع الشركات الفاسدة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وقد بدأت حركة الاحتجاج مجموعة كندية تسمى Adbusters وازداد عدد المشاركين والمتضامنين معها على أرض الواقع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة أن الحركة استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي بشكل فعال للتعبير عن أهدافها وحشد التأييد الشعبي والرسمي وإيصال صوتها للعالم أجمع.

٨- أداة لفرض المشاركة الشعبية العربية:

لامست تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي وخدماتها جميع نواحي الحياة للملايين من البشر على اختلاف لغاتهم وثقافتهم وعقائدهم، ولم تكتف بالتأثير على مجريات حياتهم الاجتماعية فقط، بل امتد تأثيرها ليشمل مناحي الحياة الاقتصادية والإعلامية والثقافية وغيرها، ولكن أهم تلك التأثيرات وأوضحها كان تأثيرها على مناحي الحياة السياسية العامة في مختلف الأقطار العربية، بل تعدى تأثيرها بعض ملامح التغيير أو المطالبة بالإصلاح، ليؤدي دورا محوريا في تغيير المناحي المتخذة في صناعة القرار السياسي العربي، ولتصبح مواقع التواصل الاجتماعي لاعبا أساسيا في حلقات السياسة الحكومية. (المقدادي، ٢٠١٣ ، ص ١٤٦)

فمواقع التواصل الاجتماعي لم تؤثر على مناحي الحياة السياسية من خلال أدواتها الإعلامية فقط - والتي كان لها دور في تفتح آفاق المشتركين بها سياسيا وعملت على تثقيفهم بحقوقهم، وأوحت لهم الأمل بالديمقراطية، وكشفت لهم حقائق عديدة حجبتها عنهم وسائل الإعلام الرسمية، ليصبح لهم منبر حر لتبادل الآراء ونشر الأفكار بحرية بعيدا عن قيود السلطات القمعية- بل ومن خلال خدمات تلك المواقع العديدة كإرسال الرسائل الفورية والتطبيقات الداعمة لخصوصية التحاور بين المشتركين وإنشاء المجموعات الخاصة، بالإضافة لأدوات الإعلام الاجتماعي، والتي صار لها دور أساسي في تشكيل الرأي السياسي الفردي والحكومي على حد سواء، بل وتشكيل نمط حياة سياسية جديدة يمتاز بطابعه الإلكتروني ويمتد للواقع العملي التطبيقي للسياسات، وإنشاء فكر سياسي جديد وسياسة خارجية جديدة للعديد من الدول والشعوب العربية في عصر الشبكات الاجتماعية الجديدة.

إن نشوء هذا الفضاء الجديد من الحرية أسهم في التحول النوعي الذي طرأ على استخدام الشبكات الاجتماعية على الأنترنت من كونها أداة للترفيه والتواصل، إلى أداة للتنظير والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعالة لنقل الحدث ومتابعة الميدان، ومصدرا أوليا لوسائل الإعلام العالمية.

والإعلام وحده لا يصنع التغيير، والتغيير هو نتاج إرادة عامة يحركها دافع الناس الطبيعي نحو هذا التغيير، والإعلام هو أداة من مجموعة أدوات. ويقول ميشيل فوكو إن الثورة الإيرانية انتشرت بشريط الكاسيت، ولم يقل إن شريط الكاسيت "الذي

كان في حينه إعلاما بديلا" هو الذي صنع الثورة! لذلك فإن هذه الإرادة بدون وسائل الإعلام الجديد قد لا تساوي شيئا، والعكس صحيح، فما جرى هو نتاج عوامل تفاعلت مع بعضها لتنتج لنا تغييرا بأسلوب لم يعهده عالمنا العربي من قبل، وغيّر أنماط حياة أفراده، مضفيا عليها مزيدا من التفاعل والتواصل.

وأصبحنا بفضل هذه الثورة أمام إعلام جديد لا يحتاج إلى أي رأس مال، كل رأسمالك هو هاتفك النقال وكاميرا وحاسوبك الشخصي، والكثير من الأحداث كان السبق فيها للمدونين أو لبعض المواقع الإلكترونية. ويعتقد الكثيرون أن الإعلام الجديد هو الإعلام القادم، فالكثير من التلفزيونات اليوم يمكن توقف بثها المباشر وعرض خدماتها على الأنترنت، وأصبحت الكثير من القنوات التلفزيونية لديها حسابات مثلا على الـ Twitter والـ Facebook والـ You tube . (الراوي، ٢٠١٢، ص١٠٥)

وقد حظي الدور الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنوات الماضية في حشد الرأي العام بشأن قضايا معينة للتأثير على متخذي القرار في العديد من الدول، وما قدمته من إسهامات في تأجيج الثورات والاحتجاجات العربية وزيادة زخمها في الشارع العربي باهتمام واسع، في محاولة لرصد تطور أداء هذه الشبكات التي أُنشئت في الأساس لأغراض التواصل الاجتماعي، وسرعان ما تحولت إلى منصات للتعبير عن الرأي السياسي والدفاع عنه والحشد له، إذ لم تعد هذه الشبكات وسيلة للتعبير بشكل شخصي عما يتبناه الفرد المستخدم من أفكار وتوجهات أو حتى مجرد آلية إعلامية تستخدمها وسائل الإعلام والمواقع ومراكز الفكر، كمنابر للشهرة والتعريف بها اعتمادا على ما توفره من قدر كبير من الاتصال بين مستخدميها، لكنها أصبحت بمثابة أحد أهم المؤشرات الدالة على وجود حشود جماهيرية، أو التنبؤ باحتمالات اندلاع احتجاجات شعبية، وهو ما حدث بالفعل في عدة حالات بدول الثورات العربية. وعند ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، فإن العرب إجمالا قاموا باستخدامها كأداة للطرح السياسي، وذلك لعدم وجود إعلام محايد أو مؤسسات للمجتمع المدني أو نشاط سياسي في الشارع العربي.

وتعتبر هذه المواقع المحرك الرئيسي لأحداث ثورات الربيع العربي في الدول العربية، بل إنها غدت بمثابة الزعيم أو القائد لها، حتى إن البعض يحلو له إطلاق لقب "ثورة الفايسبوك" على الثورة المصرية مثلا، بعد أن أصبح "شباب الفايسبوك" هم وقود تلك الثورات، خاصة في أعقاب تشكل ثقافة "فايسبوكية" من خلال شبكة الأنترنت، والتواصل عبر المواقع الاجتماعية مع العالم الخارجي.

وتعد الأنشطة المختلفة التي يمارسها مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي من الأمور المهمة جدا لتنمية الوعي السياسي والمسؤولية الاجتماعية لدى الجماهير، من خلال غرس القيم السياسية والمعايير الاجتماعية في نفوسهم وتنميتها، فشبكات التواصل الاجتماعي أصبحت إحدى العلامات البارزة في العصر الحديث، وإحدى أهم العوامل

المؤثرة في تشكيل الرأي العام، وهي بمثابة ثورة شعبية ضد وسائل التواصل التقليدية، حيث بدأت آثار ممارسات هذه الشبكات تتجلى على قواعد حرية النشر والتعبير وعلى الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم السياسية والاجتماعية التي انتشرت وتكونت حولها الجماعات مستفيدة من سهولة استخدامها والمشاركة فيها دون خبرات تقنية أو تكاليف مادية، ويرى البعض أنها سوف تؤدي إلى بزوغ "فكر كوكبي" يعمل على تغيير العالم، بعد وضع مؤشرات لتقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي.

وبحسب تقرير لمعهد التنبؤ الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط الصادر في عام٢٠١١، فإن أكثر من ٢٠ مليون عربي استخدموا شبكة التواصل الاجتماعي "الفايسبوك". وأن الانترنت كان بمثابة أرضية للمقاومة في خدمة الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية. وأن "الفايسبوك" مثلا كمحرك للثورات العربية لعب دورا لا يستهان به، حيث سمح بالانتشار الشامل للمعلومة غير المراقبة والمستمدة من مستخدمي الانترنت أنفسهم.

وأشار التقرير الذي أعده مجموعة من الخبراء بعضهم من الجزائر وتونس، إلى أن الانترنت وتطبيقاته مكن من خلق نوع من الثقة في المعلومة التي يتناقلها الشباب الذين عادة ما يوصفون بأنهم لا يهتمون بالأشياء العمومية غير آبهين بما يجرى حولهم، مما ساعد على الإطاحة في بضعة أسابيع بنظامين شموليين (تونس ومصر) كان يعتقد أنهما يسيطران دوما على هذه الأنظمة التكنولوجية.

٩- نتائج البحث:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أن منصات التواصل الاجتماعي والأنترنت عموما غيرت الحيز العمومي وأخرجته من مكانه التقليدي "أي البرلمانات". والإعلام التقليدي اليوم هو خارج المكان.
- أن الحيز العمومي يتجه نحو التفكك والتشظي.
- أن الفاعلين في المشهد تغيروا هم أيضا وأصبحوا افتراضيين وغير حقيقيين.
- أن مفهوم الديمقراطية قد يخضع هو الآخر للمراجعة التي باتت ضرورية لاسيما ما يتعلق بكيفية ممارستها والأدوات التي تستعمل لتحقيقها باعتبارها غاية في حد ذاتها تخرج الأفراد من دائرة العزلة والتهميش.
- أن الاتجاه نحو مجتمع المعلومات سيؤدي إلى بروز الحكومة الإلكترونية.

وعليه يمكن القول أن تعميق وتوسيع توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال الآخذ في الازدياد يعطي إشارات على أننا نتجه نحو مجتمع جديد تختفي فيه الإدارة والتجمعات في المكان ويقل فيه الاحتكاك المواجهي.

ويبدو أن الممارسة الديمقراطية بصيغتها التقليدية المعروفة قد استنفذت طاقتها وهي اليوم تعاني من أزمة ومن لامبالاة المواطنين. ففي كل الدول أصبحت الأغلبية تفضل الصمت في المواعيد الحاسمة كالانتخابات، ووسائل التواصل الاجتماعي قدمت البديل لإنقاذ الديمقراطية من الهلاك. والسؤال الذي يجب طرحه في ضوء هذه التحولات هو: هل يبلغ الأمر درجة إلغاء فكرة النيابة عن الشعب من خلال مجالس منتخبة؟

❖ **قائمة المراجع:**

- **مراجع باللغة العربية:**

❖ **مؤلفات:**

١. آل سعود، سعد (٢٠١٠) ***الاتصال والإعلام السياسي***، المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الحديث.

٢. جرار، ليلى أحمد (٢٠١٢) ***الفيسبوك والشباب العربي***، عمان، مكتبة الفلاح.

٣. الدليمي، عبد الرزاق محمد (٢٠١١) ***الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية***، الأردن، دار وائل للنشر.

٤. دوفرجيه، موريس (٢٠٠٩) ***مدخل إلى علم السياسة***، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، سورية، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر.

٥. صادق، عباس مصطفى (٢٠٠٨) ***الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات***، عمان، دار الشروق للنشر والطباعة.

٦. فضل الله، وائل مبارك خضر (٢٠١٠) ***أثر الفيسبوك على المجتمع***، السودان: مدونة شمس النهضة.

٧. المصالحة، محمد حمدان (٢٠٠٢) ***الاتصال السياسي***، الأردن، دار وائل للنشر **ط٢**.

٨. المقدادي، خالد غسان يوسف (٢٠١٣) ***ثورة الشبكات الاجتماعية***، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، **ط١**.

٩. ميكيافيللي، نيكولا (٢٠٠٤) ***الأمير***، ترجمة أكرم مؤمن، القاهرة، دار ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع.

❖ **دوريات:**

١. بعزيز، إبراهيم (٢٠١١) ***دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية***. بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣١.

٢. الدهشان، جمال علي (٢٠١٨) ***دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية "الديمقراطية الرقمية نموذجا"*** أستونيا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد ١ العدد ٢.
٣.الراوي، بشرى جميل (٢٠١٢) ***دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير – مدخل نظري*** - العراق، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ١٨.

- مراجع باللغات الأجنبية:

1. Bougnoux, Daniel (1999) , ***Introduction aux Sciences de la Communication***, Algérie, Casbah éditions.
2. Maj, D. R. (2010). ***Emerging Practices in Cyberculture and Social Networking.*** Amsterdam - New York : Rodopi .
3. Mooney, C. (2009). ***Online Social Networking***. the United States of America: Lucent Books .
4. Qualman, E. (2009). ***Socialnomics how social media transforms the way we live and do business.*** New Jersey: John Wiley & Sons .

- مواقع الأنترنت:

– حميد، محمد (٢٠١٥) ***التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي***
تم استرجاعه بتاريخ: ٠٤ /٢٠١٨/٠٣ من:
http://alnabaa.net/Story/446021
- العجلة، عبد الهادي (٢٠١٥) ***مواقع التواصل الاجتماعي فضاء عام أم خاص؟***
تم استرجاعه بتاريخ: ٢٠١٧/٠٢/١٥ من:

http://www.jadaliyya.com/pages/index/16828/